الآراء الواردة
في الملحق تعبر عن وجهات
نظر كتابها

الحريات أولا

الحملة الوطنية من أجل عراق ديمقراطي متحضر

العدد (2045) السنة الثامنة -الاربعاء (16) شباط 2011

http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الخبز والحرية

كتابة على الحيطان

الهروب من الحقيقة

عامر القيسي

يفضل الكثير من المسؤولين في فورمة القرار السياسي، الهروب من الحقيقة بدل مواجهتها ، في محاولة مفضوحة لتجنب وضع الاصبع على الجرح والبحث عن حلول في أسباب الجرح وتداعياته على الجسد العراقي . التظاهرات التي تشهدها الكثير من محافظات العراق احتجاجا على سوء الاداء الحكومي وتحجيم ، بل وإلغاء ، الحريات الشخصية، هي بنظر هؤلاء المسؤولين نتاج للتحريض الاعلامي ، وإن الناس التي احتجت واستشهدت واحترقت لم تخرج من بيوتها بسبب البطالة والفقر وانعدام الخدمات الحياتية اليومية، وليس من اجل الدفاع عن ما تبقى من حريات عامة لهم ، تلك الحريات التي ابتلعتها الافكار الظلامية المتشددة التي تورط فيها الناخب العراقي في صناديق الاقتراع عندما كانت ترتدي عباءة الحمل ، عبر خطاب مدني متوازن، والأكثر مأساوية إن هذا البعض من المسؤولين والذي يتشدقون ليلاً ونهاراً بالقانون والدولة المنية والدستور ، لايتورع ان يقول بانه ابن عشائر مهددا بعض الاعلاميين من مغبة التليق على تصريحاته الرنانة!!

الكثير من المسؤولين ايضا في قمة الهرم السياسي يعتقدون إن هذه الاحتجاجات من اجل " تقصير" في الخدمات من قبل بعض المؤسسات الخدمية ، وبذلك اختصرهذا النمط العبقري من المسؤولين جوهر واهداف الاحتجاجات الى ما يشبه النضال المطلبي الذي تمارسه النقابات بين فترة واخرى دفاعا عن مصالح منتسبيها ، هذا النمط من المسؤولين لايريد ان يفهم ان هذه الاحتجاجات الواسعة النطاق ، على مستوى الجغرافية العراقية ومستوى الشرائح الإجتماعية المشاركة فيها ، انما تعبّر حقيقةً عن رفض لمنهج تفكير سياسي وممارساته التي انتجت مجموعة كبيرة من الإشكالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تداخلت فيما بينها ، ضمن ضبابية المشهد العراقي ، لتنتج لنا ضغوطات متنوعة ظلت تضغط على الحياة اليومية للمواطن حتى وصلت الى الحد الذي دعا للنزول إلى الشارع للتعبير عن احتجاجه ، على طرائق التعامل مع انسانية وجوده ، والمواجهة الى حد تقديم الشهداء والجرحى وإحراق النفس كما حصل في محافظة نينوى .

البعض من خوارق المسؤولين أيضاً اكتشف وبفهمه العبقري إن هذه التظاهرات والاحتجاجات يقوم بها نفر ضال من " بني امية ضد الشيعة "!! وكأني به لايعرف ان الغالبية العظمى من المحتجين هم من الطائفة الشيعية ومن المحافظات الجنوبية تحديدا . مسؤولون بهذه العقلية في النظر الى عقول الناس باعتبارها فارغة وعديمة الذاكرة وإن على هذا السيد ان يأتي ويملي عليها مايريد متناسيا اوجاع وآلام سنوات الاحتراب الطائفي في العراق التي احترق فيها الأخضر واليابس، لا يمكن أن يقدموا شيئا لا للمواطن ولا للطائفة حتى .

لم يفكر اي من المسؤولين ، من الطراز الذي ذكرناه ، بان الحل والحلول تكمن في التطبيق الحقيقي للديمقراطية ، فعندما يكون الرجل المناسب في المكان المناسب ، سيجني المواطن الكثير من هذا الاختيار ، وعندما يترأس حكومة محلية شخصية تؤمن بالتعددية وبوجود الآخر وبالدولة المدنية وبالدستور، عندها سيختفي من حياتنا الكثير من المظاهر التي ادت الى ان تنزل الناس الى الشوارع ويخلص مسؤولينا من محنة التبريرات الكوميدية !

منظومة القيم العراقيّة.. إعادة تشكيل

أ.د. سيّار الجَميل

مقدمة: متطلبات وضرورات

إن التشكيل الحضاري والوطني لأي عراقي في القرن الواحد والعشرين، يعني بكل بساطة ووضوح: مجموعات هائلة ومركبة ليس من منتجات عاطفية ودعوات كاذبة لأحزاب دينية، أو نزعات طائفية، أو تشددات شوفينية، أو انسلاخات اجتماعية، أو استعراضات الذات التاريخية.. كما يتصور البعض، بل انه منتج نظام فكري وتربوي وأخلاقي للتمدن ضمن رقعة من الأرض في هذا الوجود يسمونها بـ"الوطن"او بالأحرى تعرف منذ القدم بـ"العراق"! انه الالتزام بالإنسان ضمن حقوق وواجبات ما منحه الدستور إياه، كي يناغم بين هذا العصر ومواريث المجتمع وعاداته وتقاليده وفولكلورياته وآدابه وفنونه وإبداعاته.. فضلا عن دور ذلك"التشكيل"في إغناء مؤسسات الدولة بالمشروعات الدستورية والقانونية والمدينية والعمرانية والخدمية والسكانية والإعلامية.. الخ فلا تمدن حياة من دون نظام يتشكّل وطنيا وحضاريا، والذي تختفي عنه كل أمراض التاريخ ومشكلات الماضي.. انه لا يقبل البقاء نتغنى بالأمجاد كوننا أهل حضارات، ونحن غرقى في أعماق الجهل والتخلف.. انه لا يقبل قوى سياسية متناحرة على سلطة أو نهب مال عام، بل يقبل تلك النخب التي تعمل على تطوير المجتمع وتربوياته وعلومه ومعارفه وأساليب حياته وتنمية تفكيره ومدارسه وجامعاته وأنديته وملتقياته ومعارضه ووسائل راحته وملاعب أطفاله وتوفير خدماته ووسائل اتصالاته ورخاء اقتصاده.. إضافة إلى دور ذلك"التشكيل"في تحديث الحياة الاقتصادية ومجالاتها النفعية والأسواق والاستثمارات والبنى التحتية وعمليات التبادلات والمواصلات والاتصالات والتسويق والبنوك واحترام ساعات العمل.. الخ

نظام حياة ينقذ العراق والعراقيين معا

إن ما نجده في العراق اليوم . مثلا . لا يمّت لما أتينا على ذكره بصلة، فكل ما وجدناه في عدة تجارب مريرة على امتداد سبع سنوات من الاحتلال والخروقات والتهجير والإرهاب والصراع الطائفي والنهب المنظم للمال العام.. ولم يقم أي تكتّل سياسي حتى اليوم بتقديم أي مشروع وطني حتى اليوم.. ومن دون شك، فان الزعماء السياسيين الذين لهم القدرة على صنع الاحكام بعد تقويم التجارب ودراستها، يعّدون من النادرين اليوم في أية أمة تحترم نفسها وتاريخها، وحتى إن وجد بعضهم، فمن الأهمية بمكان أن يكون الإنسان المناسب في المكان المناسب، وان من يجده ينتخبه الناس ليكون على رأس ذلك"التشكيل"، فالمطلوب مشاركتهم في إعادة تكوين الحياة العراقية التي لا أجد إلا القليل من المتفائلين بها.. وان اغلب العراقيين اليوم من المتشائمين بصدد ما اسمي بـ"العراق الجديد"الذي فوجئ أهله به وهو يلبس بدلة ليست على مقاساته.. وان من خاطها له، لم يدرك حجم العراق ولا حجم عضلاته المتراخية، ولا جملة من الاعتبارات عنه..

إن الولايات المتحدة الأميركية التي غدت مسؤولة عن العراق مسؤولية كاملة عام ٢٠٠٣، لم تنجح بعد إسقاطها النظام السابق بإتباع منهج يلائم كل العراق تبعا لمصالحها.. بل أوجدت نموذجا من بلد يصلح تماما للفوضى الخلاقة.. خصوصا عندما عرفت من يكون هؤلاء الذين يصفقون لها على ما فعلته، بل ويخافون تبعات ما كانت ولم تزل تأمر به أو تنهى عنه. ومع كل الهجمة القاسية التي عاشها العراقيون، فلقد انتصرت أميركا باللعب على انقسامات العراقيين ليس سياسيا فقط، بل اجتماعيا.. وقد وجدت بيئة خصبة لذلك كالتي قال بها بعض الخبراء الذين استفادت من آرائهم وبعض أولئك الذين اعتمدت عليهم من مستشارين ومؤرخين.. كانوا يعملون على تفكيك بنية العراق في مراكز بحوث لهم، وهم الذين ساعدوا على ولادة عراق منقسم، وما زالوا حتى هذه اللحظة يغذون هذا الجانب تغذية يومية كما يبدو ذلك واضحا لكل المراقبين ومن خلال أوراقهم ومؤتمراتهم ودوائرهم التي تصدر الاحكام والخبرات عن العراق بالذات.

الانتصار: اعادة تشكيل الانسان

السؤال الآن: كيف نحاول إعادة تشكيل للإرادة العراقية وسط هذا البحر من الفوضى والغلو والتجني والتعصب؟ كيف نحاول بالأحرى إعادة تشكيل للإنسان في العراق بعد انسحاقاته المريرة؟ كيف نحاول أن نعيد الثقة بين فسيفساء المجتمع العراقي، وقد انقسمت وتشظت على نفسها منذ أزمنة؟ كيف نحاول أن نعيد اللحمة الوطنية ليس لمن يهوى الانفصال، بل لمن لا يريد أية قواسم مشتركة؟ كيف يمكننا محاصرة المشاكل الهائلة في العراق إلى مجرد تصنيفها أولا، لكي نتقدم بالأهم منها على المهم فيها؟

إن أي عراقي بالرغم من طيبته وحسن معشره وذلاقة لسانه وحدة ذكائه.. لكن لا يمكنه أن يقتنع مباشرة بما يواجهه، فهو معدوم الثقة بكل الأشياء وبكل الأفكار وبكل الآخرين.. وربما يقول شيئا ويفعل نقيضه.. انه لا يقتنع بالشيء حتى وان شعر بقبول الشيء، لأنه لا يتبع ذاته بقدر ما يبحث عما تريده مجموعته أو عشيرته أو طائفته أو عائلته.. انه لا يتواضع أبدا، فهو يحب نفسه بشكل لا يمكن وصفه، فالأنانية طاغية لديه، تجده يريد دوما أن يتقدم الصفوف حتى وان اعتدى على الآخرين.. انه يبحث عن زعامة دوما حتى وان لم يجد نفسه زعيما، انه يعشق السلطة والقوة والغطرسة ويعشق الناس تمجّده وتطري عليه وتفاخر به.. بل ويجن جنونه إن وجد أحدا يتقدم الصفوف.. وقد تصل درجة الانوية وحب الظهور والزعامة إلى الدرجة التي يدفع لها أثمانا مادية أو معنوية كأن يتوسل أو يذل نفسه على الأعتاب..

هؤلاء الذين يخرجون علينا ليل نهار من ساسة جدد وهم لا يعرفون تركيب جملة مفيدة.. نماذج حقيقية لكل هؤلاء الذين يعج بهم العراق في الداخل والخارج.. إنهم جميعا لا يستطيع المرء أن يقف أمام طموحاتهم، فالحق مشروع لكل مواطن أن يسعى لتحقيق طموحاته، ولكن ما نشهده على امتداد تاريخ العراق المعاصر، إن القوي يأكل الضعيف من اجل المناصب والجاه والشهوات وجمع الثروات.. ما نشهده في أي طغمة حكمت العراق بروز نماذج لا تعد ولا تحصى من أناس وصلوا السلطة، وانكشفت حقائقهم على الملأ.. وقد شهدنا كم كان ذاك مجنونا بأحاديته، والآخر مهووسا بشوارعيته، والآخر يهزج بغنائمه، والآخر يرقص على فرديته، والآخر يتشفى على تعذيب زملائه، والآخر يعشق تأليه ذاته.. وصولا إلى من يهوى حصده المليارات وآخر لا يكف عن الاستعانة بالأعداء.. وآخر يصلي ليل نهار في محراب طائفته.. وآخر لا يؤمن إلا بعراق منقسم على نفسه.. وآخر سيبقى لا يعرف إلا البكاء والولولة.. وآخر لا يعرف إلا البطش والاختلاسات.. وبين هذا وذاك يمرق كل المنافقين والمهرجين والراقصين على جراح هذا أو مأساة ذاك..

كيف نعيد للعراقي عراقيته؟

عندما نعيد إليه كرامته وحقوقه المهضومة.. عندما نشعره بأنه عضو نافع في المجتمع، وان المجتمع صديق له لا عدو لدودا له.. عندما نعلمه بأن الدولة هي له وليست ضده.. عندما يشعر بأنه عراقي حقيقي لا مزيّف ونحن نعلم كم ابتلي العراق بالمزيفين في القرن العشرين.. عندما يشعر انه لم يخلق لسلطة رجل دين أو سلطة زعيم دولة أو سلطة شيخ قبيلة أو سلطة عنصر مخابرات.. أو سلطة مدير مؤسسة، أو سلطة مسؤول حزب.. الخ نعيد للعراقي قيمه واعتباراته عندما نقدّم الخيرين من العراقيين على غيرهم من الأشرار.. وعندما لا نثير حساسية أحد بتصنيف الناس على أساس مادي أو سلطوي بل على أساس كفاءة وخبرات.. عندما لا نزرع الفتنة في المجتمع كي نسعى إلى تكريس الفرقة بين العراقيين تحت أية واجهة من الواجهات.. عندما يكون المسؤولون الكبار قدوة في عمل الخير والقناعة والتواضع حتى يعرف الناس طبيعة الأشياء ويتمثلون بها.. عندما تنتصر إرادة المجتمع على الاعتماد على الدولة.. فليست الدولة ستبقى غنية إلى الأبد، ولن تبقى قوية إلى الأبد.. إن المجتمع ينبغي أن يتحرك ليس سياسيا كي نستعرض العضلات السياسية، بل يتحرك اجتماعيا واقتصاديا من اجل نمو حضاري يفرضه على الدولة فرضا.. لا يمكن أن تبقى الحقوق مضاعة في العراق بين جوقات من النهابين والمختلسين والمرتشين وأصحاب الكومشنات الحرامية.. فالعراق ليس مشروعا للنهب.. على الحكومة العراقية أن ترعى مصالح العراق الداخلية قبل أن تستعرض عضلاتها على الاخرين في الخارج!

ماذا نريد؟ نريد نظام حياة جديد لكل العراقيين

إن العراقيين بحاجة إلى نظام حياة جديد، وديمقراطية حقيقية، ومناخ فكري حر، وليس إلى مجرد انتخابات شكلية ليصعد هذا وينتصب ذاك أو ينتخب هذا ولا يعيّن ذاك.. نظام حياة يستعيد القيم العراقية الأصيلة في المدارس ورياض الأطفال ليس على النسق المغلق الذي تمارسه الأحزاب الدينية اليوم، بل على النسق الحضاري المنفتح على العالم كما كان عليه حال العراقيين ونحن أطفالا في عقد الخمسينيات.. نظام حياة يستند على ركائز أساسية نعرفها نحن جميعا كالتي سجلتها قبل قليل.. نظام حياة يقدس العمل والمال العام والأمن والنظافة والدوام والمجتمع بكل أطيافه.. نظام حياة منفتح على الآخرين ليتعلم منهم الثقافة والفن وأساليب التطور.. نظام حياة يعتني بالإنسان وقدراته وإبداعاته ومنطلقاته وآرائه وأفكاره.. نظام حياة يعتني بالمرأة ويحترم مشاعرها ويحافظ على حقوقها.. ويجعلها أختا له في العمل وكل مرافق الحياة.. نظام حياة يعتني بالجيل الجديد وتربيته على أسس حضارية ووطنية وإنسانية بعيدا عن زرع الأحقاد والكراهية والعنف والتمزق.. السؤال الأخير: هل ستتحقق الأحلام في ظل واقع متخلف لا يتزحزح عن أجندته، ولا يتململ عن بقاياه وترسباته ولا يترك تقاليده وعاداته السقيمة؟ هذا ما ستجيب عنه الثلاثين سنة القادمة.

الخروقات الدستورية ودولة القانون

زهير كاظم عبود

يقول الدستور العراقي في الفقرة أولا / أ من المادة ٩ بان القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية لاتكون أداة لقمع الشعب العراقي ، ولايمكن أن يتم استعمال هذه الأجهزة لقمع الشعب والتصدي له حتى لايمكن له ان يعبر عن إرادته بالشكل السلمي القانوني ، وإن لكل فرد من أفراد الشعب العراقي له الحق في الحياة والحرية والأمن ، ولا يجوز الحرمان او تقييد هذه الحقوق ألا وفقا للقانون ، ومنع الدستور بشكل مطلق كل أشكال العنف ضمن المجتمع العراقي ، وإن الدولة تكفل بمقتضى نص المادة ٣٨ من الدستور حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل ، وإن حرية الإجتماع والتظاهر السلمي مصونة وتنظم بقانون.

هذا ما يقوله الدستور ، ولكن هل يمكن أن تكون أجهزتنا الأمنية بالمستوى المطلوب من الوعي القانوني بحيث تعتبر كل تجاوز على هذه النصوص خرقا للدستور وتجاوزا للقانون ؟ وهل إن أفراد الأجهزة الأمنية التي يفترض انها تتصدى للقوى الإرهابية والمعادية لحياة وحرية شعب العراق أن يكونوا بالمستوى المطلوب لمعرفة المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان ؟

ليست حادثة التصدي للجماهير التي خرجت في مدينة الحمزة الشرقي بالديوانية حادثة عابرة ، كما ليست الحادثة التي حصلت في مدينة الشعلة في بغداد حصلت بالصدفة ، وكلتا الحادثتين نتج عنها دماء وضحايا ، وكلتا الحادثتين وجهت فيها القوى الأمنية فوهات الرشاشات الأوتوماتيكية لصدور الشباب الذين كانوا يحملون أرواحهم ويحلمون بالتعبير عن أمنياتهم وطلباتهم المشروعة.

كلتا الحادثتين كانت فيهما الجماهير تتظاهر لتعبر عن استيائها ورفضها للواقع المرير والخدمات السيئة وسوء الإدارة التي تلقاها ، وكانت تظاهرة سلمية ترتفع فيها الأصوات اعتقادا منهم انها تصل إلى أسماع المسؤولين .

الحصة التموينية تشكل غذاء الفقراء ، وهي مشروع إنساني يساند الفقراء والموظفين الصغار ضد غلاء السوق وارتفاع الأسعار ، غير ان هذه الحصة تضيع شهريا ويتم تجاوزها أشهر أخرى ، غير ان هذه الحصة تشكل حقا مشروعا من حقوق المواطن العراقي ، عليه ان يتعرف على خفاياها والمسؤول عنها ، وعليه أن يتعرف أين تذهب أموالها ؟ ولماذا لايتم صرف مبالغها ؟ وأين تذهب تلك المبالغ والأموال ؟ ومن المسؤول عن إخفاء مواد عديدة وأساسية من الحصة التموينية ؟ والأسئلة كثيرة وتطول غير أن من حق المواطن العراقي أن يسأل وأن يطالب بالمحاسبة ، وأن يتظاهر ويعتصم ، وأن يمارس حقه الدستوري ، غير ان بعض العقول الضيقة لم تستوعب تغير الزمان ورحيل زمن الدكتاتورية ، وهؤلاء لم يستوعبوا المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان ولا نصوص الدستور ، فكيف يمكن لنا ان نرفع من مستوى هذه الأجهزة ؟ وان يتم تدريس حقوق الإنسان في المناهج الدراسية ، وان نحاسب بشدة كل من تخوّل له نفسه بخرق هذه الحقوق والتجاوز على حياة وحرية الناس ، وأن يكون عبرة لغيره حتى يمكن أن يعكس صورة حقيقية تبرز الخلل والخطأ في التعامل وتحمل النتائج التي يجب أن تعلن للشعب .

وإذ تتعدد المطالب ، وجميعها مشروعة ومن حق الناس أن تطالب بها ، من حق الناس أن تطالب بالكهرباء المطلب الذي بات شبه دائم وثابت ودون حلول تنقذ الناس من مأساة تردي واقع الكهرباء ونحن نعبر الى القرن الحادي والعشرين ، وأمام فترة زمنية تجاوزت السبع سنوات تردت فيها المنظومة الكهربائية كثيرا ، وصرفت فيها أموال خيالية ، وسرقت واختلست أموال خيالية أيضا دون أن يحقق المواطن العراقي ولو بصيصا من الأمل في تحسن وضعه المعاشي أو الخدماتي ، فالطرق مازالت مترية ، والحفر تملأ طرق العراق ، والمياه الآسنة تملأ الشوارع وتقطع الساحات ، وتلوث المياه التي يشربها المواطن العراقي ، وتردي الحالة التربوية والدراسية وتراجعها ، وتخلف الاستثمار وفشله في استقطاب شركات ومشاريع ، وتردي الخدمات الصحية وسوء الحالة الطبية وتخلفها ، وتدهور التعليم والزراعة ، بالإضافة الى حالة البطالة وتهميش الكفاءات والخريجين ، وفوق كل تلك المواجع تنتشر الرشوة والفساد في مفاصل الدولة العراقية ، بالإضافة إلى وضع امني متخلخل لا يمكن أن تطمئن له العائلة العراقية.

كيف يمكن أن يفهم عنصر الأمن والشرطي والجندي البسيط أنه يوجه فوهة السلاح لإخوته وأهله؟ وإن لا الدستور ولا القوانين ولا التعليمات الأمنية أو العسكرية تبيح له أن يقتل إخوته ، ولاحتى أن يتم إطلاق النار فوق الرؤوس وإحداث حالة من الرعب والتخويف تتعارض مع حق الإنسان في التعبير .

كيف يمكن ان نقرأ نصوص وبنود مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الشرطة والجنود ، وأن نجعلها نصوصا يتم اختبارهم بها قبل قبولهم في مسلك الشرطة والأمن ، وأن نعلمهم قبل مباشرة وظائفهم أصول التعامل مع المتظاهرين والمحتجين والمعتصمين ، وأن تكون هناك وحدات متخصصة في هذا المجال .

ما حدث أخيرا إشارات لاتدعو ولا تبشر بالخير ، فخروقات قضية الحرية اتسعت في مجالات عديدة ، وتؤشر بانحدار خطير يمكن ان تنزلق معه الحياة العراقية الى الخراب والتردي بديلا عن التطور ومسايرة الشعوب والعصر، خروقات تتعدد أسبابها وتختلف حججها، جميعها تعبر عن ذهنية المسؤول وفكر الموظف الذي يعتقد يقينا انه الحاكم العسكري الأوحد ، وفي زمن نزعم فيه إننا نتمسك بان لايجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية يتم سحق مبادئ الديمقراطية ، وفي زمن نزعم إننا نتمسك بعدم جواز سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية في الدستور يتم الاستهانة بحقوق الناس وحرياتها . وفي زمن نعتقد فيه ان الموظف خادم للشعب وليس العكس .

وإزاء هذا الانحدار لانجد وقفة تتناسب مع تلك الخروقات ، فالاستنكار وحده لا يقوّم النصوص ويعيد لها القوة ، والرفض وحده لايتناسب مع ما يحدثه هذا السحق من خراب ، والصمت وحده لايمكن ان يعلم المخطئين الذين يتعاملون مع جميع العراقيين وفق رغباتهم واعتقاداتهم شيئاً ، وستبقى الأمور متدهورة ، وهذا التدهور يشكل علامة خطيرة في حياة العراق .

إننا إزاء حالة ينبغي أن يتم تشخيصها وفقا للمبادئ الأساسية للدستور ، وإننا إزاء حالة مهمة خلفت نتائج خطيرة لايمكن ان تنتهي دون حلول ودراسة وأحكام مادمنا حقا نريد دولة اسمها دولة القانون .

دولة القانون أن لايكون كل واحد منا له قانونه ، ولايمكن أن يكون لكل واحد منا مزاجه في التطبيق ، ولايمكن لأي منا ان يسحب فلسفته وأفكاره وأن يفرضها على الغير قسرا ، دولة القانون أن يتم تطبيق نصوص الحريات والحقوق بشكل واضح ودقيق وصريح ، وان لاقيمة للنصوص الدستورية والقانونية دون ان يتم تطبيقها على الواقع .

يرجمون الثقافة والحريات .. العراق الى مصير مجهول

لطفية الدليمي

قبل الخوض في حديث العنف والتمييز إزاء الثقافة والمثقفين والناس المظلومين والبشر المحرومين من كل خدمة ونعمة وطريقة شتمهم وتهديدهم ومداهمة مقرات الثقافة وسلب المواطنين حقوقهم وحرياتهم في التعبير والملبس والمأكل والعمل والرأي والتنقل والإقامة – سأورد هنا أربع مواد من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليعرف من لا يعرف مديات حريات المواطنين، ولا يحاول أعادتهم الى عصر الكهوف وحرب البسوس ويهددهم بالويل والثبور إن لم ينصاعوا لإرادة التخلف والسكوت على خراب بغداد وجبال النفايات التي استحدثت لتزيين شوارعها باختراع عبقري من أمانة العاصمة ..

المادة ٢

لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيا وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر

المادة ١٢

لا يجوز تعريض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته، ولا لحملات تمس شرفه وسمعته. ولكل شخص حق في أن يحميه القانون من مثل ذلك التدخل أو تلك الحملات..

المادة ٢٧

لكل شخص حق المشاركة الحرة في حياة المجتمع الثقافية، وفى الاستمتاع بالفنون، والإسهام في التقدم العلمي وفى الفوائد التي تنجم عنه.

المادة ٣٠

ليس في هذا الإعلان أي نص يجوز تأويله على نحو يفيد انطواءه على تخويل أية دولة أو جماعة، أو أي فرد، أي حق في القيام بأي نشاط أو بأي فعل يهدف إلى هدم أي من الحقوق والحريات المنصوص عليها فيه.

.....

ويح العراق وأهله عندما تشتم ثقافته علانية وتستلب حريات أهله على ملأ من الناس ومرأى من الدستور وبرلمان الخصومات، ويقدم بعض مدعي التقى على رجم كتابه ومثقفيه والمطالبين بحقهم في الحرية والخدمات، ويعرف أكثرنا أن التقى ينبع من ضمائر ونفوس نزيهة تعف عن نهب المال العام و تشيع قانون المحبة وتبشر بالتآخي وتثقف الناس بتلاحم القوى والدفاع عن الحق باستثناء من غش وسرق وكذب من الناس ونعلم إن أهل التقوى لا يروجون للجهل و القبح والكراهية ولا يدعون المدن غارقة بالنفايات والاوحال ونعلم إن الفضيلة تحصيل حاصل للجمال الذي يتضمنه الفن والابداع والعمل من اجل الوطن ونعلم إن الفضيلة لا ترتضي تشريد كفاءات الوطن ومبدعيه وتخريب مبانيه والاستيلاء على أراضيه وشطآن أنهاره كما فعل حكام ظالمون سبقوهم ..

يستغرب البغداديون و بغدادهم حاضرة الثقافة والعلم والفن والأدب والموسيقى مما يحدث لها على أيدي هؤلاء ، وتستنكر الذاكرة العراقية كل هذا الظلام الذي يحجب الرؤية والرؤى ، وتستغيث الأرض والرافدان من حجب الحريات وظمأ الناس لجرعة ماء نقية تصلح لاستهلاك البشر ووهجة نور من مصباح ، فماذا يتبقى للوطن إن أهدر دم الثقافة وهي نسغ الحياة في كل البلاد ..؟؟ وماذا يتبقى للعيش في المدن إن غابت الخدمات عن حياتنا فأمسينا وأصبحنا في عتمة وبؤس عيش وأصبحنا وأمسينا أمام برك مياه المجاري النتنة تغمر شوارعنا بدل المدارس الحديثة وحدائق الزهور وملاعب الأطفال ودور السينما وقاعات المسارح ومعارض الفنون ؟؟

إن كل شتيمة أو كلام يدل على تفرقة بين البشر أو تعنيف أو إهانة لفئة من الفئات ،يندرج تحت بند العنف والتمييز العنصري، كأن يهدد المسيحي والمندائي وعضو اتحاد الأدباء والشاعر والإيزيدي والمرأة التي لا ترتدي الحجاب والصحفي والمثقف الذي يعبر بجرأة عن آرائه ويدافع عن حريات المواطنين ، ويحق لمن يتعرض لهذا التمييز حسب الدستور العراقي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن يلجأ للقضاء ليرد له الاعتبار الذي ضمنه القانون والأعراف الإنسانية ، و مما يندهش له الناس ومن لهم ذاكرة عراقية حية أنه لم يحدث أن شتمت الثقافة وأهين الأدباء على هذا النحو منذ تأسيس الدولة العراقية بل كانت البلاد تباهي بهم الدنيا وتستشير كبارهم وتستوزر البارزين منهم، ولم يحدث في بلد من البلدان حتى المتخلفة منها – أمر كهذا ، ولم نسمع او نقرأ عن أحد شتم الثقافة وخاف منها غير غوبلز النازي الذي كان يضع يده على مسدسه كلما سمع كلمة ثقافة ، لم يحدث هذا ابدا لا في الصومال و لا في مدن الغرب ولا بلاد الشرق، لم يجرؤ أحد في بلاد الدنيا على شتم الثقافة والمثقفين كما يحدث في بلد اخترع الكتابة قبل العالمين وثار على الظلم مرات ومرات ، لم نقرأ أن مدن التجارة التي تستعبد البشر لصالح أرباحها في جهات الأرض –انها شتمت الثقافة والفنون بل على النقيض من ذلك ، سعت تلك المدن لتجعل من الفنون واجهة جمالية وإنسانية ومصدا يلطف صورتها الظالمة امام المعترضين على استغلال البشر، أين أنت يا أبا ذر الغفاري؟ ففي بلادنا الديموقراطية حتى النخاع، يعيش القلة رفاها كافرا حد التخمة، ويجوع الكثرة حد الانتحار – ، وبات اتحاد الادباء موضع شتيمة وإدانة واختراق وتنديد، وأصبحت الفنون حراما وغدت الكتب موضع اتهام وتجريح من قبل بعض المتسلطين على مدينة العلم والفن والثقافة ..

لم تشتم الثقافة في بلد ويصمت أولو الأمر ويسكت وزير ثقافته ويسكت الوزراء والنواب وكل الذين ينعمون بثروات البلاد ، لم يقل أحد منهم كلمة واحدة ولو لتطييب الخواطر ، عجبا أنرى تشتم الثقافة ويشتم الأدباء في بلد الجاحظ و الفراهيدي و المعتزلة وأهل الكلام والمتنبي وسيبويه وأبي تمام والفيلسوف الكندي والمأمون الذي أسس دار الحكمة ، تشتم الثقافة في بلد أحمد الصافي النجفي و المخزومي و الجواهري ومصطفى علي والعلامة حسين علي محفوظ والعالم عبد الجبار عبد الله وتشتم الثقافة في بلد محمد مهدي البصير والشبيبي وكوركيس عواد ويشهر با لأدباء على شاشات التلفزة و في لافتات ركيكة تعلق على نواصي الشوارع ، أهذا هو حقا بلد محمد بهجت الاثري ونازك الملائكة وطه باقر والأب أنستاس الكرملي و الرصافي و جواد سليم والزهاوي وصفي الدين الحلي .؟؟

إن ،من يشتم الثقافةوالفن ويحجم الحريات والملبس والرأي والتعلم ، يشتم أبا ذر الغفاري وكل مفكر و ثائر على الظلم في التاريخ ، يهين إبن سينا والطب والرازي والهندسة والعمران وكل ماله شأن بالحضارة ، من يشتم الثقافة يشتم الجمال و نزاهة الرؤية والعلم والتقدم الانساني ورهافة الخلق وجلال اللغة ، من يشتم الثقافة والمثقفين والمطالبين بالحريات فكأنه يلقي بتاريخ العراق وتراثه إلى المحارق ويستبدل رحابة الحرية التي انتظرها مواطنو العراق عقودا – إلى معتقل قفر يخلو من الفن ونعمة الجمال وبهاء الحرية .

عراق بلا حريات وبلد بلا خدمات و عراق بلا ثقافة منفتحة على العصر ، إنما هو بلد يمضي نحو المجهول ويتقهقر إلى كهوف العتمة وعصور الظلام ، فمن يتدارك هذا الذي يجري ويحمي عراقنا من هذه الغمّة ؟؟

تضامنوا
مع حملة المدى (الحريات اولا)

عبد الباقي فرج
العراق

الحرية حق يؤخذ ولا يوهب

.....

علي المعموري
النجف الاشرف – العراق

انا اعتقد ان اول خطوة على درب تخريب الدين واضعاف تأثيره في النفوس هي محاولة فرضه على الناس بالقوة وهذا ما حدث في ايران وفي السعودية وما فعله مسؤولو بغداد يدل على جهلهم بالصيرورة التاريخية الاجتماعية في العراق وغربتهم عنه وعن طابع بغداد الكوزموبوليتي

.....

إياد صبري

العراق
تحية طيبة
ونشد على ايديكم بأن لا تكمم أفواهكم

.....

حكمت سليمان
العراق

لقد دفع العراقيون ضريبة ضخمة وتضحيات جسيمة ليكونوا على اول طريق الحرية والديمقراطية فارفضوا وبكل قوة العودة للوصايات الفكرية والشخصية ودافعا عن هذا المنجز بكل قوة فهو حق الوطن والاجيال القادمة.

.....

شلش العراقي
دول أخرى

الحريات اولا والمدى حاملة لواء الحرية في زمن القندهارات

.....

سحر
العراق
نعم سنكون مع الاحرار وتبا للاشرار اللابسين قناع الاحتيال

.....

د. سلام سميسم
العراق

لا داعي لكبت الحريات ليس من حق اي شخص ان يضع القيود بوجه الآخرين نفتح المسجد ونفتح محلات الخمور الذي يريد ان يصلي والذي يريد أن يشرب فليشرب

.....

meelad alnasiri
العراق

الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بأمثل
لقد طال ليل العراقيين ولا نعرف متى سياتي نور الحرية بعد نفق التخلف الطويل؟!
نشد ايدينا على ايديكم في هذه الحملة المباركة الى ان يحين يوم التغيير الجذري وسقوط كل الأقنعة

.....

نوفل الجلبي
العراق

ان الذي يحدث من كبت للحريات لن يؤثر الاعلى من يحاول ان يكبل الشعب العراقي بأغلال ناضل كثير للتخلص منها ثم مجلس محافظة بغداد، كم واحد منهم جده من مواليد بغداد.

.....

باسم الشرع
العراق

انا مستمر في التضامن مع حملة المدى للتصدي للمتطرفين والفاسدين في البلاد من امثال رئيس مجلس محافظة بغداد وغيره من الجهات وارجو ان يكون الاسبوع المقبل اعلاميا جمعة رحيل الزيدي ومجلسه ومن يقف وراءه

.....

أمين مراد
العراق

الأديان لا تبني الأوطان وإنما حب الأوطان يصون الأديان

.....

ناهدة كريم
العراق

عماد العمري
العراق

أود أن أشارك في حملة الحريات أولا.
إن حرية التعبير قوة للمجتمع وليست ضعفاً ولكن ما يؤسف له أنها لا تروق للكثير من ساسة العراق الجديد. الأفكار الصحيحة والابداعية لابد وأن تنتصر في آخر المطاف. شكرا لكم

.....

جيفارا

العراق
الحملة مسيسة من قبل الحكومة التي تسعى الى الغاء الصبغة التعددية وصبغها بصبغة حجازية طهرانية متخلفة .... ستبقى بغداد ابو نؤاس ليس قندهار طالبان او طهران خامنئي

.....

فوزي هاني
العراق

لا شيء أجمل من الحرية وحين تكبت هذه الحرية فمعناها نهاية المطاف والسقوط لامحال وهذا مالا نتمناه فنرجو منكم يا ساستنا ان تحترموا المثقفين وان تكون حريتهم مثل الطير تطير في فضاء لانهاية له
مع محبتي

.....

هندي الهيتي
العراق

بغداد ليست بغداد بدون أبو حنيفة والحلاج وابو نؤاس بغداد ليست بغداد بدون قبب الكاظم وكنائس شارع النضال وعيون المها بين الرصافة والكرخ ... بغداد بهذا التنوع ازدهرت واحتضنت الجميع ... بغداد قلبها كبير وتستطيع ضم كل هذه الباقات من الورد.

25 يناير درس جديد للحرية

كاظم الواسطي

لنقل ، بصراحة ، إن الإحتجاجات والإنتفاضات الشعبية التي تشهدها المنطقة العربية ، اليوم ، من أجل تغيير أنظمة الحكم الدكتاتورية التي ضيقت على أنفاس المواطنين عقودا طويلة ، وانتزعت منهم أبسط حقوقهم ، وحرياتهم ، تمثّل نقلة نوعية في مسار حركة الإصلاح والتغيير التي يقودها شباب غاضب قضوا أعمارهم في التهميش والإقصاء من حكام لم يضعوا في حسابهم التفكير بمصير الناس ، والطريقة التي يعّيشون فيها .
إن الطريقة السلمية التي عبّر بها هؤلاء الشباب عن مطالبهم المشروعة في إرساء دعائم الديمقراطية ، والتداول السلمي للسلطة، ووجود برلمان منتخب، بنزاهة من الشعب، ويحكم باسم هذا الشعب الذي له كل الحق في محاسبة الفاسدين والمفسدين في كافة مجالات الحياة . نقول ، إن هذه الطرق السلمية في مواجهة تراكمات الاستبداد والقسوة ، تشكّل الآن منعطفاً جديدا في تاريخ المنطقة السياسي والسوسيو – ثقافي الذي ارتكز في تأسيسه على الإنقلابات العسكرية ، وثقافة الثكنة .
نعم ، إن انتفاضة ٢٥ – يناير السلمية التي يقودها الشباب المصري والتي أطاحت بنظام حسني مبارك قد أخرجتنا من معطف الانقلاب الدموي إلى رحاب المواجهة الشعبية المسالمة التي فتحت الأبواب مشرعة لكشف الحقائق ، وإظهار ما كان مسكوتا عنه ، ومخفياً في أروقة المؤسسات القمعية . وبيّنت لنا بوضوح كم هي هشّة هذه المؤسسات ، التي توارت رموزها القمعية في الشوارع الخلفية حالما تراءت لها ذنوبها يوم كانت تجلد ، وتعذّب من تشاء دون وازع من ضمير – وهذا ما حصل لدينا بعد التغيير مباشرة، حيث تبخرّت الأجهزة الأمنية ، بل والعسكرية أيضا خلال ساعات قليلة وتركت الباب مفتوحا لعمليات السلب والنهب ، وقبل صدور قرار بريمر بالحل والإجتثاث – إنه الخوف من الطرائد التي لاحقوها ، وتركوا في أرواحها وأجسادها ندوبا لا تُنسى . ولكن مشكلتنا كانت في تغييب المبادرة الشعبية ، وتقييدها من قوى ادعّت قيادة عملية التغيير باتجاه خدمة الشعب ، وتثبيت حقوقه وحرياته عبر استخدامها لآليات تنظيمية تجنبنا الإنفلات الأمني ، وفوضى ما بعد التغيير . وساعد على تصديقنا لما يُطرح علينا ، حالة العزلة ، والإنغلاق على الذات ، التي عمّقها النظام الدكتاتوري من خلال غياب وسائل الإتصال الحديثة ، وعدم وجود شبكة انترنيت للتواصل مع العالم ، وحظر تأسيس منظمات المجتمع المدني ، ومنع الوسائل الإعلامية المستقلة ،وهذه العوامل لها دور مهم وأساسي في تنظيم وتطور الأحداث الإجتماعية والسياسية – وها ما نراه بوضوح في انتفاضتي تونس ومصر عبر المتابعة اليومية المباشرة لمواقع التواصل الاجتماعي العالمية – الفيس بوك وتويتر واليو توب – .
عاشت شعوب المنطقة العربية تحت ظل أجواء الخوف – وبرأي الشاعر أدونيس إن الخوف موت قبل الموت – واستخدام القوة المفرطة التي تمنع مؤسسات القمع بوساطتها أيّ تعبير عن رأي مخالف ، وتلتزم جيدا بسياسة فرض الصمت على الشعوب ، وجعل الناس متماثلين في حظيرة واحدة ، لا تسمح لأحد ، وسم فيها بوشم القطيع ، أن يخرج منها سالماً . وظلت معادلة المطارد – بكسر الراء– والطريدة الكسيرة هي التي تحكم علاقة أنظمة الإستبداد بالمواطن ، وتركت لنا هذا العدد الهائل من الشِراك ، والفخاخ المنصوبة في كل زاوية وشارع .
إن الوعي الجديد للشباب العربي ، وتفاعله مع أدوات عصره ، وإحساسه بأن هناك حياة أخرى غير هذه الحياة التي فُرضت عليه قسرا ، وجعلته لا يعرف سوى طعم الذل المرير الذي عاشه كل هذه العهود ، هذا الوعي المنشغل بمقارنة مشاهد الحياة في كل مكان من عالمنا الذي بات بحجم الغرفة ، بل بحجم شاشة الكومبيوتر، قد أخلّ بهذه المعادلة المهينة ، معادلة المفترس القوي والضحية الضعيفة ، باحثا عن علاقة جديدة بين مواطن قويّ بحقوقه وحرياته ، ومستبد مهزوم بأدوات قمعه التي صارت سبباً كافياً لنبذه من أدوات العصر المحرِّرة للعقل من قيود الجغرافيا ، والحدود الأمنية المغلقة. إن إعلان الحرية بالمعلومة والاحتجاج الشعبي أصبحت أمضى وأقل خسارة من إعلان الحرب بالسلاح وتخريب مظاهر الحياة التي كلّفت البشرية الكثير من الخسائر في الأرواح والممتلكات . بل أنها تترك مساحة أوسع للسلام بين أبناء الشعب الواحد خارج تأثير القوى المتزمتة التي تتصارع من أجل الاستئثار بعملية التغيير ، وقطف ثمارها داخل مساحاته النفعية الضّيقة . إنه درسٌ جديد للحرية علينا قراءته جيداً .

الدولة العراقية بين متأرجحين

ماجد طوفان

يبدو ان ملامح شكل الدولة في العراق مازال غامضا وهشا لأن بنية (الدولة) هي الغائب الاكبر عن جدل النخب السياسية الحاكمة الآن. وان هذه النخب صبت كل مجهوداتها وارثها صوب الحكومة متناسية بشكل او بآخر ان الحكومة هي جزء من الدولة، ولعل اللافت للنظر ان النخب السياسية اختزلت وذوبت الدولة داخل الحكومة، وهذا يرجع الى ماهية الصراع على السلطة، مما جعل الدولة ضحية للحكومة.

واذا كانت الدساتير هي التي تحدد شكل الدولة، فأن المشرع الذي كتب الدستور العراقي غيب شكل الدولة بشكل واضح، واعتمد على نصوص مربكة ومرتبكة ومتناقضة، ولعل الباحث في هذه النصوص سيشعر انه ازاء احجية لايمكن حلها، فالمادة الثانية من الباب الاول حملت من المتناقضات والمحمولات والدلالات والمعاني التي لايمكن تطبيقها على ارض الواقع، وفي الوقت ذاته فأن هذه النصوص عرضة للتفسير والتأويل، وبالتالي فهي ورقة بيد كل ايديولوجية اسلامية وغير اسلامية تفسرها وفق مرجعياتها الدينية والفكرية، وهنا تقفز الراديكاليات بكل مستوياتها وحسب ثقلها لسحب هذا النص، او الغاء ذلك النص، والمادة الثانية من الدستور العراقي في الباب الاول منه تقول:

(اولاً:. الاسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدرٌ اساس للتشريع:

أ . لا يجوز سن قانونٍ يتعارض مع ثوابت احكام الاسلام.

ب . لا يجوز سن قانونٍ يتعارض مع مبادئ الديمقراطية.

ج . لا يجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الاساسية الواردة في هذا الدستور.

ثانياً:. يضمن هذا الدستور الحفاظ على الهوية الاسلامية لغالبية الشعب العراقي، كما ويضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الافراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية، كالمسيحيين، والايزديين، والصابئة المندائيين.)

وهنا علينا ان نقف ازاء النصوص الواردة اعلاه، وقبل ان نشرع في وضع علامات الاستفهام والاسئلة، اجدني ملزما بسؤالين جوهريين:

اي دولة نريد؟ ومن يقرر شكل الدولة؟

في معرض رؤيته للدولة، ومن وجهة نظر فلسفية، يعتقد (هيغل) ان الدولة (صيرورة لمثال واقعي وليس خياليا، وان مهمة الفلسفة معرفة الصيرورة الفعلية للمجتمعات بناء على اسس معيارها ومصدرها العقل).

واذا اردنا ان نعمل العقل باعتباره المعيار الاول في رسم وتحليل شكل الدولة، فاننا سنلاحظ ان المشرع (العراقي) غيب شكل الدولة، واعطى الاولوية للتقاليد والطقوس والشعائر الاثنية والعرقية على حساب شكل الدولة، والمادة الثانية من الدستور بفقراتها اولا وثانيا تشبه مايعرف بـ- علم الناسخ والمنسوخ- فالمواد تنسخ بعضها بعضا، وهاتان المادتان تتسمان بأنهما فضفاضتان من حيث الصياغة والمعنى، ولايمكن للباحث ان يضع (حدودا) بعينها لهاتين المادتين، وهنا اعتقد ان المشرع وضع الاسلام في مواجهة الديمقراطية والعكس صحيح، وبالتالي ثبت في نص دستوري صراعا بين آيديولوجتين مختلفتين في فهم وشكل الدولة. فالاسلامي ممكن ان يجر (ثوابت احكام الاسلام) الى مديات لامتناهية، ووفق ماتمليه عليه راديكالية السلطة، ولذلك يبقى النص عرضة للتأويل والتفسير من زاوية واحدة، وفي الوقت نفسه فان العلماني او الليبرالي يمكن ان يجر (مبادىء الديمقراطية) الى مديات غير واضحة الحدود.

فالاسلام السياسي يريد ان يستحوذ على كلا الحسنيين، فهو يرفع شعارات الديمقراطية للوصول الى السلطة، وعندما يكون في السلطة جراء فعاليات ديمقراطية، يرجع الى (ثوابت احكام الاسلام) ويحاول ان يطبقها وفق مفهومه لهذه الثوابت، متناسيا او ناسيا ان وجوده في السلطة جاء بمعيار ديمقراطي، وليس بمعيار اسلامي، لأن معيار الديمقراطية بالمفهوم الاسلامي محصور في خانة (الشورى)، وهذا المفهوم هو محل خلاف بين الفرق والمذاهب الاسلامية.

وهذا هو المتأرجح الاول في شكل الدولة العراقية من حيث الدستور، ووفق المادة التي تقول (لا يجوز سن قانونٍ يتعارض مع ثوابت احكام الاسلام)، والذي يكون لازما ومترجما له احزاب الاسلام السياسي والواقعة بين فك الديمقراطية كمفهوم مدني، وبين مرجعياتها الاسلامية، وهذه المرجعيات تتأرجح بدورها بين المتشدد الراديكالي، وبين المنفتح والمتسامح مع الاخر.

وهذه المتأرجحات (الاسلامية السياسية) لم تجد الضابط الدستوري والذي يمكن من خلاله ان يرسم ملامح شكل الدولة على اقل تقدير، ووفق هذه المعطيات فأن النص الدستوري وضع شكل الدولة بين مأزقين، مأزق الاسلام السياسي، ومأزق الدولة المدنية التي تتبناها النخب العلمانية والليبرالية، ويبدو ان (المشرع) وضع هذين المنهجين- بقصد او بدون قصد- في مواجهة ربما تفضي الى صراع جديد سينهك كلا المنهجين، وبالتالي سيقود البلاد الى مواجهات بنيوية، قد تخرج عن اطارها السلمي.

ان شكل الدولة تحدده منظومة قيمية جاذبة وليست طاردة، بمعنى ان شكل الدولة يرتبط بمفهوم المواطنة والحريات، وكلما كانت هذه الحريات مصانة بشكل عمودي وافقي، فان معيار شكل الدولة لن يكون اسيرا لهذه الجهة او تلك، فالدولة كما يقول هيغل (هي الحقيقة الواقعية

للفكرة الاخلاقية، هي الروح الاخلاقي من حيث هي ارادة جوهرية متجلية، وواضحة لذاتها)، وهنا يقفز استفهام كبير: هل شكل الدولة العراقية حقيقة واقعية لذاتها؟ او هي مجموعة من الرؤى الضيقة والمتناقضة؟

ولعل الباحث عن شكل الدولة العراقية اليوم يرى انها عبارة عن مجموعة من المتشظيات، والمعبرة عنها احزاب اسلامية، واخرى علمانية او ليبرالية، وهنا تكمن العقدة الرئيسة، وهي هل يمكن ان تتوافق هذه الاحزاب المتنافرة في منهجياتها على رسم شكل الدولة؟ واذا كانت الدولة صيرورة اجتماعية ومنظومة قيمية عابرة للطوائف والاحزاب والتعدد الاثني والعرقي والديني، فأننا ازاء مطلب يكاد يكون مستحيلا ازاء مشهد مثل المشهد العراقي، ولعل من عمق هذه الاستحالة هي النصوص الدستورية المتناقضة، وسلوك النخب والاحزاب الحاكمة التي تجتزئ النصوص اجتزاء وتفسرها وفق فهمها من دون الرجوع الى المرجعيات القانونية والدستورية.

الدستور العراقي كتب وفق رؤى سياسية، ولم يراع الحساسيات العالية لدى الفرد، وكان أشبه ببيان سياسي، مبتعدا عن كونه ناظما للحياة الاجتماعية والسياسية، ومما يمكن الاشارة اليه ان الدستور قدم الحياة السياسية والدينية وجعلهما في المقام الاول تاركا الحياة الاجتماعية تدور في دائرة تكاد تكون مغلقة ومبهمة، وعرضة للانتهاك في اي وقت.

في معرض فهمه للدولة يرى ابن خلدون (أن الدولة والملك للعمران بمثابة الصورة للمادة، فالعمران هو الشكل الحافظ لوجود الدولة)، وهي نظرة متقدمة وعالية يطرحها ابن خلدون قبل أكثر من خمسة قرون، ومثلما ربط (هيغل) بين ثنائيتين لقيام الدولة وهما (الحرية والعقل)، فأن (ابن خلدون) يؤصل حقيقة الدولة من خلال (طبيعة الحياة الاجتماعية)، والتي بمؤداها يمكن الخروج بالمعادلة: سلطة + حياة اجتماعية مدنية = دولة، وباختلال احد جانبي هذه المعادلة يتعذر قيام دولة، يحظى افرادها بالحماية والحقوق والواجبات، والذي يفضي بدوره الى شكل دولة واضحة المعالم.

يمكن ان نخلص الى القول ان (المشرع) لم ينظر الى الطبيعة المجتمعية، بقدر ما وضع نصب عينيه المشهد السياسي، والذي هو بالضرورة لايمثل الفرد بأي حال من الاحوال، وبقي متأرجحا بين الجانب الديني من جهة، والجانب العلماني والليبرالي من جهة اخرى، وهو بذلك وضع فخا دستوريا غاية في الخطورة ازاء الممارسات الحياتية، وغيب شكل الدولة، فهو لم يجعلها اسلامية بشكل قاطع، وليست هي علمانية او ليبرالية ايضا، وانما جعلها مزيجا من الاضداد التي لايمكن الجمع بينهما ابدا.

ساحة الفردوس وساحة التحرير.. صورة العجز وصورة القوة

حارث الحسن / كاتب عراقي

إنها ساحة الفردوس، التاريخ ٩ نيسان ٢٠٠٣، عدة مئات من العراقيين يحاولون، عبثاً، زحزحة تمثال كبير لصدام حسين انتصب في وسط الساحة، كاميرات التلفزيون تنقل المشهد الى كل مكان في العالم، ما عدا العراق حيث الكهرباء مقطوعة والستلايت ممنوع في معظم ارجائه. يأتي عدد من الجنود الأميركيين للمساعدة، يربطون التمثال بدبابة عسكرية وينجحون بإزاحته من قاعدته وإسقاطه، لينهال عليه الشباب العراقيون بالضرب بأحذيتهم، ويمضي المشهد الى نهايته التي نعرفها جميعا.

كان ذلك المشهد هو ايقونة الحرب التي أسقطت صدام حسين. هذا المشهد ذاته أصبح ملازما لذكرى الحرب وبات يستخدم في المحاضرات الجامعية والندوات السياسية لما فيه من شحنة رمزية تعبر عن طبيعة الحدث: لقد فشل العراقيون بإزاحة التمثال بمفردهم، وجاء الأميركيون ليحققوا لهم هذه الرغبة، وهذا المشهد بدا أفضل تجسيد للسردية الأميركية حول الحرب: العراقيون عاجزون عن انتزاع حريتهم بمفردهم، فجئنا لنساعدهم.

بدأ التغيير في العراق عبر تأكيد "عجز العراقيين "لا" قوتهم"، وذلك كاف لنعرف انه كان وسيكون مغايرا للتغيير في مصر الذي أطلقته "قوة المصريين "لا" عجزهم".

هكذا على الأقل يرى الكثيرون ما حصل، ففي عالمنا المعاصر لا قيمة للحدث ان لم يقع امام عدسة الكاميرا، فكم من الانتفاضات والحركات الشعبية قد أهملت او تعرضت للتجاهل لأنها لم تحول نفسها الى صورة، ولم تجذب اليها الكاميرات. لكن انتفاضة المصريين في ساحة التحرير كانت شيئا مغايرا، فطقوسهم الجماعية الملهمة وصلاتهم المليئة بروح التحدي والتحرير ونشيدهم الوطني المليء بالروح المصرية الجامعة، خلافا للعراقيين الذين لم يمتلكوا يوما نشيدا وطنيا جامعا، خيمهم المتناثرة وصبرهم ومطاولتهم، كلها صور تتحدث عن "قوة" و"تحدي" وقدرة على الصمود تعكسها وتؤرخها كاميرات متعاطفة واقلام مؤيدة.

بين ساحة الفردوس في بغداد وساحة التحرير في القاهرة قصة عراقية يغلب عليها الفشل والدم والعنف والغرابة، فالعراق لم يغد إلهاما للآخرين بل ساحة لصراعهم وصدامهم، وحريته كانت فوضى مليئة بصوت المزنجرات وأزيز الدبابات وفرقعة السيارات المفخخة وهي تنفجر لتخلف مشاهد البنايات المدمرة والاسفلت الاحمر وقطع الاجساد المتناثرة، اما ديمقراطيته فقد بدت في كثير من الاحيان كاريكاتيرا تتصدره صراعات الميليشيات ولوردات الحرب وممارسات طبقة سياسية معدومة الضمير، ومجتمعه الخارج لتوه من سجن الاستبداد الى فوضى الاحتلال، فقد أطلق كل ما فيه من أمراض وكراهية ونزعة للتدمير أمام كاميرات كانت تبحث عن تلك الجوانب لتجعلها سيدة الحدث.

أصبح العراق نموذجا لما لا ينبغي ان يكون الآخرون عليه، وتعززت مناعة المنطقة من "ديمقراطية" تشبه مآل العراق، وبات اليأس شبه مطبق عندما فرضت قواعد الجيوبولتك نفسها على كل شيء في العراق فصارت مدنه وشوارعه ودرابينه العتيقة جغرافيا لصراع اقليمي ودولي فرخ منظمات ارهابية وميليشيات وفرق موت، أما سطحه العلوي الذي شغلته طبقة سياسية مليئة بكل ما أحدثه الماضي من شروخ وتهرؤ وما أنتجه من رثاثة ووضاعة، فقد تحول هو الآخر الى ساحة لصراع الارادات الدولية والاقليمية، مغلفا صراع هويات شرسة أرادت النخب المفلسة من خلاله ان تنتج استقطابا اجتماعيا حادا وخوفا متبادلا يدفع الطوائف والقوميات الى تقديم شقاواتها بدلا من حكمائها، مغامريها بدلا من معمارييها.

"العجز" العراقي الذي صنعته شراسة ديكتاتورية قل ان تجد شبيها لها، كرسته شراسة احتلال موغل باللامبالاة، وارهابا لا حدود لوحشيته، وسياسيين قل ان ينافسهم احد بقلة الاهلية وضعف الاحساس بالمسؤولية والتعاطف مع الناس. وهذا "العجز" اعادت انتاجه ماكنات اعلامية راهنت وتسابقت على كتابة قصة الفشل، فجعلت منها حادثا حتى قبل حدوثها.

اما في ساحة التحرير المصرية، فان قصة بطولة وقدرة ونجاح تكتب، شعب ينتزع الحرية من نظام شرس، ويتحدى ليس فقط اجهزة النظام الامنية وبلطجيته وبهائمه، بل وايضا نظاما دوليا واقليميا اراد ان يصنع استمراريته من استعباد الشعوب وتهميش الملايين وسحق طموحاتهم.

التغيير في مصر يحصل امام اعيننا كقصة نجاح لا يتردد أغلبنا في الانحياز لأبطالها، وعلى وقعها ينطلق شعور بالانعتاق والتحرر أوقدت شرارته نار البو عزيزي في تونس، وصار اليوم محط انظار الصحافة والمفكرين والسياسيين، وحيث يبدو اننا امام حدث يعكس القدرة على صناعة التاريخ، على اطلاق شيء مختلف عبر تحرير الناس من الخوف والتردد.

الكاميرات تنظر بتعاطف كبير للحدث، ليس هناك التباس إلا في ذهن القليلين، طرفا الصراع واضحان، والتعاطف مع صانعي التغيير لا مهرب منه، ومستقبل المنطقة يتغير حتى قبل ان تنتهي الانتفاضة وتتضح نتائجها السياسية.

ربما ان جزءا كبيرا من القصة تصنعه الكاميرا المتعاطفة او المناوئة، لكن الفرق بين التغيير في العراق الذي أرخته لحظة العجز، والتغيير في مصر الذي أرخته لحظة القدرة، هو الذي يصنع قدري التجربتين، فيحيل واحدة الى انسداد تجسده العملية السياسية ذات الاربعين وزيرا، ويحيل اخرى الى أمل يعد بالكثير، ونموذج تتطلع إليه الأبصار في داخل المنطقة وخارجها.

عن: موقع مرافئ

الحريات أولا

الحملة الوطنية من أجل عراق ديمقراطي متحضر

العدد (2045) السنة الثامنة -الاربعاء (16) شباط 2011

http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

كاريكاتير

بسام فرج

كلام آخر

هذه راحلتي

باتت الفوارق بين مرتبات المسؤولين الكباروا قرانهم الاصغر في الدرجات الوظيفية،مثارتهكم الشارع العراقي وسخطه، لخيالية ارقامها،ولعدم معقوليتهااذا ماقورنت حتى بالاموال المهدورة على المشاريع الوهمية !،بحيث اصبحت تلك الامتيازات غاية عند أغلب المتصدين للمقعد الانتخابي في تجربتنا الديمقراطية الجديدة،والمطالبة بتحجيمها يجب ان تبقى لافتة مرفوعة على الدوام،لحين الحد منها والقضاء عليها او تحجيمها على الاقل في قاموس الدولة العراقية الحديثة ،في وقت يعيش فيه غالبية الشعب على ارصفة العوز وشوارع الفاقة،متخمين بالازمات والنكبات في وطن الذهب!.وما قاما به رئيسا الجمهورية ومجلس الوزراء خطوة بالاتجاه الصحيح بعد ان تبرعا ب٥٠٪من مرتباتهم الشهرية واعادتها الى خزينة الدولة،لكنها لاتفي بالغرض،مادام المرتب التقاعدي لجارنا عبود باق على حاله،وعبود هذا واحد من شريحة مغضوب عليها تعدادها يتجاوز المليون،ناهيك عن شرائح اخرى منكوبة لاتقل ماساوية عن شريحة جاري،الذي زارني بعد رحلة الموت،وعودتي حيا من بيروت،ليقول لي سبحان من احيا العظام وهي رميم ، ولكون الرجل كان يائسا من عودتي تماما بعد أن رأى هيكلي العظمي قبل السفر،لذا تجده نذرلوجه الله خروفا لوعدت سالما معافى ،لأنه كان واثقا ان مسئلة شفائي عنده وعند غيره مستحيلة،وهاهوفي موقف محرج، فمن اين يأتي بمبلغ السيد الخروف؟ ومرتبه التقاعدي(٢٠٠)الف دينارشهريا الذي لايعدل نصف سعرمانذر،وبعد مزاح بيني وبينه قلت له اشتري ديك واكتب عليه خروف!،ضحك وهويغرق بالحياء،لأتذكرحينها المرتبات التقاعدية لمن حباهم الله بنعمة الوصول للسلطة على الاقل في تفكيرهم،مرتبات خيالية لاعضاء مجلس الحكم بعد خدمة استغرقت ٣٠يوما وليس ٣٠عاما ياعبود،وكذلك العشرة ملايين دينارالتي شرعت كمرتب تقاعدي لعضوالجمعية الوطنية!،بعد ان افنى من عمره ستة اشهرفي خدمة الشعب والوطن!،واصحاب الدرجات الخاصة الذين بلغت خدمة البعض منهم اسبوعا واحدا!، ووووو القائمة تطول ونختصرهاحتى لاتطول حسرتنا وحسرة عبود الذي امضى في الخدمة ثلاثين عاما ليحظى بمبلغ(نص طلي)، قد يكون جاري أفضل حالا من آخرين،لذا نرى من باب المصلحة العامة وعلى من تهمهم تلك المصلحة حقا،ان يجدوا سبيلا بشأن تلك الفوارق،كتفعيل عمل قبضة القضاء على الفساد من اعلى الهرم الى اسفله،ومثلما للصوص طرقهم يجب ان تكون للعدالة سبلها في كشفهم والاقتصاص منهم،تشريع قوانين بروا تب سادتنا المسؤولين ومرتباتهم التقاعدية السابقة واللاحقة،وكما اشرنا في مقالات قبل أشهر،على ضرورة ان يصاحب اليمين الدستوري للبرلمانيين المنتخبين،كشوفات مفصلة لاموالهم المنقولة وغير المنقولة،ليتسنى لهيئة النزاهة ولجنتها في البرلمان والمؤسسات الرقابية الاخرى،معرفة حجم ممتلكاتهم قبل وبعد عملهم كممثلين للمواطنين،سواء تحت قبة مجلسنا النيابي اوخارجه،والجميع يعرف ان الكثير من الساسة رفضوا ان يقدموا كشوفاتا بحساباتهم المالية ،على الرغم من تأكيدات هيئة النزاهة،والاسباب معروفة ومكشوفة وليست بحاجة الى توضيح ،لذا نؤكد على تحقيق مثل هذا الامر،لاسيما وان العمل بهذه المنهجية سبقتنا اليه العديد من الدول العتيدة بتجاربها الديمقراطية اذا ماقورنت بتجربتنا،والالتفات الى تاريخنا الطويل يعطينا آلاف الصور والعبر التي تؤكد على شرعية المحاسبة وتاكيد العمل بها،ولعل في سيرة خلفائنا الراشدين ما يثرينا حرصا على متابعة ظاهرة الفساد ومحاربتها،ونراهم آثروا تقديم انفسهم للرقابة قبل الرعية،ليكونوا رضوان الله عليهم قدوة لمجتمعاتهم،وفي مقولة الامام علي وهو يقف على ابواب الكوفة مايبرهن ذلك حين قال(ياأهل العراق..هذا رحلي وهذه اسمالي،اتيت بها من اهلي،اذا خرجت بغيرها منكم فأنا خائن)،وهذا ماعتمده في خلافته على نفسه وعلى ولاته شأنه شأن من سبقوه.ولو امعنا النظرفي هذه الكلمات التي هي عبارة عن دستورمنصف،لشعرنا بخيبة كبيرة واحباط اكبر،ونحن نرى كم من خائن وسارق غادرنا بجرمه،وكم من قرين له مايزال في السلطة يتلذذ بعذابات عبود من دون رادع او وخزة ضمير.

يوسف المحمداوي

إلف باء الممارسات الإنسانية

الحريات العامة وحقوق الإنسان وضمانات ممارستها

إن لموضوع الحقوق والحريات العامة أهمية بالغة تتمثل في أنها من بين الركائز التي يقوم عليها النظام الديمقراطي في العصر الحالي حيث أن هذه الأخيرة تطورت بتطور الأزمان والأذهان بسبب ثورة الشعوب على استبداد الحكام. فاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والسلام في العالم الذي لا يكون إلا باعتراف وضمان شيء واحد هو "الحقوق والحريات"

الحقوق والحريات العامة.أطلق على الحقوق والحريات في عصر ازدهار المذهب الفردي تسمية الحقوق والحريات الفردية على أساس أنها مقررة لتمتع الفرد بها وأطلق عليها كذلك الحقوق المدنية للدلالة على مضمونها وذلك لأن الفرد عضو في جماعة مدنية منظمة إلا أن التسمية أكثر تداولا في الدساتير الحديثة هي الحقوق والحريات العامة على أساس أنها تضمن امتيازات الأفراد في مواجهة السلطات العامة و تضمن المساواة دون تمييز أو التفرقة بين المواطنين.

وقد حاولت مذاهب عدة ونظريات كثيرة تعريف الحق مثل المذهب الشخصي الذي عرف الحق بأنه قدرة أو سلطة إرادية تثبت للشخص ويستمدها من القانون وقد انتقدت هذه النظرية بسبب أنها تربط الحق بالإرادة بينما قد يثبت الحق الشخصي دون أن تكون له بالإرادة. وعَرفه المذهب الموضوعي بأنه مصلحة يحميها القانون و انتقدت أيضا هذه النظرية لأنها تعتبر المصلحة معيارا لوجود الحق بينما الأمر ليس كذلك ونتيجة للانتقادات الموجهة للنظريات السابقة ظهرت نظرية أخرى هي النظرية الحديثة في تعريف الحق ويُعرف أصحاب هذا المذهب الحق على أنه: " ميزة يمنحها القانون لشخص ما ويحميها بطريقة قانونية ويكون له بمقتضاها الحق في التصرف".

وقد جاء تعريف الحريات في الإعلان الفرنسي للحقوق والحريات صحيحا في معناه. فالحريات قوامها القدرة على عمل كل شيء لا يضر بالآخرين ولا تحدد ممارسة الحقوق الطبيعية لكل إنسان إلا بالحقوق التي تؤمن للأعضاء الأخرين في المجتمع ولا يجوز أن تحدد هذه الحدود إلا بالقانون.

إن الفرد عضو في جماعة مدنية ومنظمة إلا أن التسمية أكثر تداولا في الدساتير الحديثة هي الحقوق والحريات العامة على أساس أنها تضمن امتيازات الأفراد في مواجهة السلطات العامة من الناحية وتمتع الأفراد بالمساواة دون تمييز أو تفرقة بين المواطنين وبقدر ما تنوعت الحقوق والحريات وتفرعت إلى شخصية فكرية -اقتصادية و اجتماعية بقدرها تعددت تقسيمات الفقهاء كتقسيم العميد "هوريو" و الفقيه "اسمان "في الفقه الحديث الأستاذ" جورج بوردو" ومن ثم يتعين علينا دراسة أنواع الحقوق والحريات تعتبر مسألة شكلية إلى حد كبير إذ أن اختلاف التقسيمات لا يؤثر في القيمة والمضمون وتنطلق هذه التقسيمات من منطلق تجميع الحقوق والحريات في مجموعات رئيسة لتسهيل التعرف على مضمونها .

الحقوق والحريات المتعلقة بشخصية الانسان

كحق الحياة: وقد حرمت الدساتير الديمقراطية أي اعتداء على هذا الحق وقد نصت عليه المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الانسان على أنه:" لكل فرد الحق في الحياة والحرية و في الأمان على شخصه"

- حق الأمن: يعتبر حق الفرد في الحياة في أمان واطمئنان دون رهبة أو خوف وفي هذه الصدد نص في المادة الخامسة من الإعلان العالمي لحقوق الانسان أنه" لا يجوز إخضاع احد للتعذيب و لا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا انسانية أو المحطة بالكرامة"

- حرية الانتقال: يقصد بها الحق في الذهاب والإياب أي الحرية السفر إلى أي مكان داخل حدود الدولة أو خارجها وحرية العودة إلى الوطن دون قيود أو موانع إلا ضمن بعض القيود و في هذا المجال نصت المادة ١٣ من الإعلان العالمي لحقوق الانسان :"لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل الدولة"

- حرمة المسكن: تعتبر من حق الانسان في أن يحيا حياته الشخصية داخل مسكنه دون مضايقة أو إزعاج من أحد ولهذا لا يجوز أن يقتحم أحد مسكن فرد من الأفراد أو يقوم بتفتيشه أو انتهاك حرمته إلا في حالات يحددها القانون وجاء في هذا السياق في المادة ١٢ من الإعلان العالمي لحقوق الانسان:" لا يجوز تعريض احد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته ولا لحملات تمس شرفه و سمعته و لكل شخص الحق في أن يحميه القانون من مثل ذلك التدخل"

الحقوق والحريات الخاصة بفكر الإنسان

- حرية العقيدة والحرية: حق الفرد في اعتناق دين معين أو عقيدة محددة وقد كرسه الإعلان العالمي لحقوق الانسان في المادة ١٨:" لكل شخص الحق في حرية الفكر و الوجدان والدين ويشمل هذا الحق حريته في تغيير دينه أو معتقده وحريته في إظهار دينه أو معتقده بتعبد و إقامة شعائره"

- حرية الرأي: حق الشخص في التعبير عن أفكاره ووجهات نظره الخاصة ونشر هذه الآراء بوسائل النشر المختلفة

- حرية الاجتماع: تعني هذه الحرية تمتع الفرد بحق في الاجتماع مع من يريد من الأفراد الآخرين في مكان معين وفي وقت يراه مناسبا للتعبير عن آراء ووجهات نظره بالخطب والندوات المحاضرات